مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل	المجلد ٨ العدد ٢ أكتوبر ٢٠٢٤
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢	Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية	E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

الحياة الديمقراطية في الكويت في ظل مجلس الأمة الكويتي

Democratic life in Kuwait under the Kuwaiti National Assembly

ماضى محمد فالح الهاجرى * (١)، محمد عبد الوهاب ابو نحول (٢)، علاء عبدالحفيظ (٣)

(١)	المؤلف المختص*: باحث، بقسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان
(٢)	أستاذ دكتور، بقسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة، جامعة أسيوط،،
(٣)	استاذ العلوم السياسية ووكيل كلية التجارة لشئون التعليم والطلاب، جامعة أسيوط

ملخص

الحرية والكرامة الإنسانية هي أغلى القيم التي يمكن للبشرية أن تنعم بها. ولقد خاضت الشعوب السابقة فى هذا المجال معارك وحروب فكرية وسياسية مريرة حتى تنعم بما توصلت إليه من إنجازات كأنظمة ديمقراطية، ترعى حقوق مواطنيها وتحافظ على كرامتهم.

وفي الكويت فإن روح الممارسة الديمقراطية بدأت منذ عام ١٧٥٢، عندما وافق المجتمع في تلك الفترة على تنصيب آل الصباح حكاماً على الكويت عن طريق ما عرف بالإجماع والشورى. فحكم العائلة الحاكمة أتى عن طريق ديمقراطي أشبه بما يعرف اليوم بالانتخابات، حيث وافقت الأغلبية من سكان الكويت على من سيحكم هذا المجتمع الصغير البسيط، وهكذا حصل الكويتيون على ما أرادوا دون أن يُفرض عليهم حاكم، وكانت تلك المبايعة هي اللبنة الأولى في صرح النظام الديمقراطي في الكويت [١٤].

وشعب الكويت هو أول شعب خليجي انتخب مجلساً تشريعيًا عام ١٩٣٨، وهو الذي سارع عقب الاستقلال عام ١٩٦١ إلى إرساء قواعد الحكم المؤسسي ليتحول المجتمع القبلي إلى مجتمع الدولة بنظامه السياسي المتكامل وبسلطاته الثلاثة :التشريعية والتنفيذية والقضائية.

كما أن الكويت هي الدولة الأولى في منطقة الجزيرة العربية التي تضع دستوراً ويكون لها مجلساً منتخباً للأمة يشكل صرحاً قوياً من صروح الديمقراطية بكل أبعادها ومعانيها.

ولقد وضع دستور الكويت الضوابط لضمان المشاركة الشعبية الواسعة في أمور الحكم والرقابة على السلطة التنفيذية وضمان الحريات الأساسية للمواطنين، وحدد الأدوار والمهام بما يكفل التوازن بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ونجح مجلس الأمة في أن يكون الأداة الديمقراطية التي أتاحت للجميع فرصة التعبير والمشاركة في صنع القرارات، ونجح كمؤسسة تشريعية حقيقية أفرزت للمجتمع الكويتي المؤسسات والآليات السياسية التي أسهمت في دفع مسيرة التطور التي شهدتها الكويت.

Abstract

Freedom and human dignity are the most precious values that humanity can enjoy. Previous peoples in this field have fought bitter intellectual and political battles and wars in order to enjoy the achievements they have reached as democratic systems that protect the rights of their citizens and preserve their dignity.

In Kuwait, the spirit of democratic practice began in 1752, when society at that time agreed to appoint the Al-Sabah family as rulers of Kuwait through what is known as consensus and consultation. The rule of the ruling family came through a democratic method similar to what is known today as elections, where the majority of the Kuwaiti population agreed on who would rule this small, simple society, and thus the Kuwaitis got what they wanted without a ruler being imposed on them, and that pledge of allegiance was the first building block in the edifice of the democratic system in Kuwait .(١٤)

The Kuwaiti people were the first Gulf people to elect a legislative council in 1938, and they hastened after independence in 1961 to establish the foundations of institutional governance so that the tribal society would transform into a state society with its integrated political system and three powers: legislative, executive and judicial.

Kuwait is also the first country in the Arabian Peninsula to establish a constitution and have an elected National Assembly that constitutes a strong edifice of democracy in all its dimensions and meanings.

The Kuwaiti Constitution has set controls to ensure broad popular participation in governance matters, oversight of the executive authority, and guaranteeing basic freedoms for citizens. It has defined roles and tasks to ensure balance between the three authorities: legislative, executive, and judicial.

The National Assembly has succeeded in being the democratic tool that has given everyone the opportunity to express themselves and participate in decision-making, and has succeeded as a true legislative institution that has produced for Kuwaiti society the political institutions and mechanisms that have contributed to advancing the development process witnessed by Kuwait.

مشكلة الدراسة

مع اعتبار أن المجتمع الكويتى مارس روح الديمقراطية قديما عن طريق ما عرف بالإجماع والشورى. وكانت تلك المبايعة هي اللبنة الأولى في صرح النظام الديمقراطي في الكويت [١٤]. وحديثاً هو أول شعب خليجي انتخب مجلساً تشريعيًا عام ١٩٣٨، كما سارع عقب الاستقلال عام ١٩٦١ إلى إرساء قواعد الحكم المؤسسي ليتحول إلى مجتمع الدولة بنظامه السياسي المتكامل وبسلطاته الثلاثة :التشريعية والتنفيذية والقضائية.

كما أن الكويت هي الدولة الأولى في منطقة الجزيرة العربية التي تضع دستوراً ويكون لها مجلساً منتخباً للأمة يشكل صرحاً قوياً من صروح الديمقراطية بكل أبعادها ومعانيها ويكون الأداة

الديمقراطية التي أتاحت للجميع فرصة التعبير والمشاركة في صنع القرارات، ونجح كمؤسسة تشريعية حقيقية أفرزت للمجتمع الكويتي المؤسسات والآليات السياسية التي أسهمت في دفع مسيرة التطور التي شهدتها الكويت. لذلك تنحصر مشكلة الدراسة فى الاجابة على التساؤل التالى: ما هو مسيرة الحياة الديمقراطية فى الكويت وما هو دور مجلس الأمة الكويتى فى هذه المسيرة؟.

أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى استكشاف وتحليل عدد من الأهداف وهى:

١- التعرف على المفاهيم والأطر للديمقراطية والتحول الديمقراطى.

٢- تحليل الحياة الديمقراطية فى الكويت قبل وبعد الاستقلال من خلال إبراز دور مجلس الأمة الكويتى.

الإطار المنهجي

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفى والتحليلى من خلال وصف التجارب للديمقراطية قديماً قبل استقلال الكويت وبعدها.

خطة الدراسة

لاشك في ضوء أهداف الدراسة وإطارها المنهجي أمكن تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: المفاهيم والأطر للديمقراطية والتحول الديمقراطى

المحور الثانى: الكويت من النشأة إلى الاستقلال.

المحور الثالث: الحكم الدستورى والمسيرة البرلمانية ١٩٦١- ١٩٩١.

المحور الرابع: التجربة الديمقراطية فى الكويت منذ التحرير (١٩٩١- ٢٠١١).

النتائج والمناقشات:

المحور الأول: المفاهيم والأطر للديمقراطية والتحول الديمقراطى

أولاً: الديمقراطيه

تعود الديمقراطيه كظاهره الى اليونان القديمه، وهنا تجدر الاشاره الى ان الديمقراطيه تختلف في مضمونها من مرحله لاخرى. وفي هذا الاطار، يمكن عرض ابرز اسهامات علماء السياسه في تفسير هذه الظاهره. ومن بين اهم المحاولات ذات الصله بتحديد مفهوم الديمقراطيه، يبرز تعريف جوزيف شومبيتر Joseph schumpiter للديمقراطية، باعتبارها " مجموعه من التدابير والاجراءات المؤسسيه الراميه الى اتخاذ قرارات سياسيه يتمتع خلالها لأفراد بسلطة المشاركه في اتخاذ قرارات عبر انتخابات تنافسيه [١٦].

واستناداً لتعريف شومبيتر للديمقراطيه، اكد روبرت جراى Robert grey ان الركيزه الاساسيه في الديمقراطيه هي المنافسه الحره النزيهه بين الاحزاب السياسيه وبعضها البعض من اجل الفوز بالسلطه وصنع القرارات العامه في الدوله [١٧].

أ- خصائص وشروط الديمقراطيه

١- خصائص الديمقراطيه

تشير الاجتهادات النظريه في تحديد مفهوم الديمقراطيه الى وجود ثلاث خصائص مميزة للديمقراطيه على الاقل. ويمكن بيان هذه الخصائص بايجاز على النحو التالي :

* إعلاء النزعه الفرديه

وهو اختيار الفرد بين عدة بدائل الذي يحقق مصالحه ويفي بالقدر الاكبر من مطالبه من خلال البرنامج الانتخابي للناخب أو الحزب (فى حالة الانتخابات) [١٧].

* الاهتمام بمبدأ التنافسيه.

يعتبر مبدا التنافسيه بين المرشحين بغيه الوصول الى السلطه وكذا التأثير على عمليه صنع القرار من المبادئ الجوهريه للديمقراطيه [١٥].

* أهميه المشاركه الشعبيه في التأثير على صنع القرار

وتتجلى أبرز صور المشاركه إبان الانتخابات من خلال إعطاء الجميع فرصاً متساويه للتصويت في الانتخابات واختيار افضل البدائل التي يراها المواطن مناسبه للتعبير عن مصالحه[١٥].

٢- شروط الديمقراطية

تتمثل هذه الشروط فى الآتى :

* وجود مستوى معين من التنمية الاقتصادية

تشير التجربة الغربية إلى وجود علاقة طردية بين التنمية الاقتصادية واحتمالات نجاح التحول الديمقراطى على النهج الليبرالى[٢].

* علو الولاء الوطنى على ما عداه من انتماءات

وذلك نظراً لما تسفر عنه التنمية الاقتصادية من نتائج اجتماعية تؤدى إلى تعبئة الجماهير خلف أهداف وطنية تعلو على الانتماءات المختلفة للأفراد والجماعات المشكلة لشعب الدولة سواء كانت هذه الانتماءات إثنية أو دينية أو لغوية [٢].

* وجود إجماع وطنى على توجه محدد

هذا ما تؤكده التجربة العملية للمجتماعات الأوروبية، حيث أسفرت الثورة الصناعية عن بزوغ الدولة القومية التى نجحت فى التغلب على الانقسامات الدينية واللغوية والثقافية التى عانت منها الشعوب الأوروبية قبل الثورة الصناعية [٢].

ثانياً: التحول الديمقراطى:

أ- مفهوم التحول الديمقراطى Democratic transformation :

تناول العديد من الباحثين مفهوم التحول الديمقراطى من منظورات متعددة، كالتالى:

يعرفة تشارلز أدريان Charles R. Adrian بأنه: التحول من نظام إلى آخر، أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذى يتبناه النظام، ويسميه التغيير بين النظم، وعليه فالتحول يعنى تغييرات عميقة فى الأبعاد الأساسية الثلاثة فى النظام، وهى: البعد الثقافى، والبعد الهيكلى، والسياسات.

ب- أنماط التحول الديمقراطى

قدم " صامويل هنتنجتون Samuel Huntington " عدة أنماط للتحول الديمقراطى، كان أبرزها:

١- التحول من أعلى (الإحلال): وفيه يبادر قادة النظم السلطوية بتحويل النظام باتجاه الديمقراطية. وهو غالباً ما يكون نتيجة ضغوط داخلية أو خارجية، أو وقد يحدث كذلك نتيجة وصول نخب جديدة إلى السلطة تؤيد تحول النظام نحو مزيد من الليبرالية.

٢- التحول عن طريق التفاوض: وهى بمبادرة مشتركة من النظام الحاكم والمعارضة معاً، ويكون أيضاً نتيجة ضغوط داخلية أو خارجية.

٣- التحول من أسفل (الإحلال التحولى): ويكون نتيجة تزايد الاحتجاجات والإضرابات العامة وأعمال العنف والشغب من قبل مختلف التنظيمات الشعبية،

وهكذا يمكن اعتماد مفهوم إجرائى للتحول الديمقراطى بأنه: عملية التحول من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، حيث يتم خلالها إحداث تغييرات عميقة فى بيئة النظام تهدف الوصول به لنظام ديمقراطى، يشمل مصالحة بين القوى السياسية والاجتماعية، وانتخابات نزيهة، ومستويات عنف منخفضة بين فصائل المجتمع المختلفة بعضها البعض وبينها وبين النظام الجديد.

المبحث الثانى: الكويت من النشأة إلى الاستقلال

أولاً: نشأة الكويت ١٧١٦[٣]

عُرفت منطقة الكويت قديماً بإسم "كاظمة" وكان ميناؤها يحمل الاسم نفسه ويقع في الجزء الشمالي الغربي من جون الكويت. إلا أن النشأة الفعلية للكويت كمجتمع بدأت في أوائل القرن الثامن عشر وبالتحديد العام ١٧١٦ حين توافدت على هذه المنطقة مجموعة من الأسر والقبائل أطلقت عليهم تسمية "العتوب" وكانوا مزيجاً من آل الصباح وآل خليفة والجلاهمة وقبائل أخرى عديدة إضافة إلى مجموعة من البدو الرحل قدموا جميعًا من نجد في الجزيرة العربية، وكان قد سبقهم إليها بنو خالد الذين كانت لهم السلطة والنفوذ في حماية المنطقة وأهاليها. وكان لبني خالد "كوت" أي

حصن صغير في القرين جنوب الجون ومنه أخذت الكويت (تصغير كلمة كوت) إسمها الذي عرفت به حتى اليوم[٣].

ثانياً: مبايعة أهل الكويت لآل الصباح (١٧٥٢)

في عام ١٧٥٢ أختير صباح بن جابر المعروف "صباح الأول" حاكما وفق الطريقة العربية العشائرية من قبل أهل الكويت لتصريف شؤون المدينة والفصل فيما قد يقع بين سكانها من خلافات، نظرا لحاجة الناس الى قيادة يرجعون إليها في تصريف أمورهم حيث اتسعت نشاطاتهم في البر والبحر ولقد أدرك الكويتيون عقب موجات الهجرة الكبيرة من خارج الكويت وجوب المحافظة على كيانهم ووطنهم وكان لاختيارهم أسرة الصباح في هذا الوقت كحكام للكويت أهميته الكبرى، ومع تطور الحياة في الكويت ظهرت الحاجة الماسة لقيادة تمتلك الشرعية والقدرة على تأمين حماية المجتمع ومصالحه وتمثيله لدى الجهات والمجتمعات التي تحيط به، وأصبح لآل الصباح الرئاسة بعد مبايعة الكويتيين لهم وغدا الحكم في هذه الأسرة يتوارثه الأرشد الأكبر منهم الى هذا اليوم. وتمر عملية اختيار الحاكم وفقًا لتقاليد القبائل العربية بمرحلتين أساسيتين هما الترشيح والمبايعة [٥].

المرحلة الأولى: مرحلة ترشيح الحاكم

إن الشرط الأساسي الذي يجب توافره في الحاكم هو شرط النَسب أي كونه من عائلة الصباح، غير أن ولاية العهد لا تنتقل بالضرورة من أب إلى ابن بل من أرشد دون إلى ارشد أن تتعدى محيط العائلة. وهذه القاعدة كانت مطبقة حتى عهد الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦- ١٩١٥) الذي حصر تولي الحكم في ذريته.

المرحلة الثانية: مبايعة أهل الكويت للحاكم:

طبقا للأعراف القبلية العربية، وعملاً بقاعدة عشائرية مطبقة منذ عام ١٧٥٢ (سنة اختيار الشيخ صباح بن جابر المعروف "صباح الأول" على رأس الإمارة) يأتي بقية الشيوخ ووجهاء البلد في اليوم التالي للإختيار والترشيح وذلك بعد أن يشترطوا عليه إقامة العدل والمساواة فيما بينهم ومشاورتهم في الرأي وعدم التفرد به، وأن يدير شؤون البلاد طبقا للقواعد المستقرة، فيعاهدهم على ذلك مشترطاً عليهم الولاء وتنفيذ أحكامه.

ثالثاً: الحكم في الكويت وتفعيل مبدأ الشورى (١٧٥٢- ١٨٩٦)

قبل أن تعرف المنطقة العربية التطبيق الديمقراطي بالصيغ والأشكال المألوفة فقد كانت الكويت مجبولة منذ تأسيسها على الشورى والتواصل والتلاحم بين أفراد مجتمعها الصغير، وذلك من خلال الدواوين التي هي في الواقع برلمانات محلية مصغرة تنتشر في أحياء الكويت القديمة يتبادل فيها أهل الرأي والشورى آراءهم ثم تتوارد فيما بعد حتى أصبحت تعقد في كل بيت تقريباً، ولقد اعتمد المجتمع الكويتي على أنشطة اقتصادية تجارية مرتبطة بالبحر، وكانت الفئات التي تمتلك هذه

الأنشطة هي الفئات المبادرة الى المطالبة بالاصلاح السياسي والاقتصادي حيث كانت أقدر الفئات على تقديم الدعم المالي للحاكم ونظامه السياسي من أجل قيامه بالدور المطلوب منه.
ونظرًا للمقدرة المالية لبعض التجار الذين كانوا يشكلون فئة لها ثقل اقتصادي في المجتمع، فقد كان الحاكم حريصًا على استشارتهم، وهكذا انتقلت السلطة من حاكم الى الذي يليه من حكام آل الصباح في سلاسة ويسر. ومع هذا الانتقال تتشكل ملامح لنظام سياسي يعتمد الشورى ويطمح إلى ترسيخ الديمقراطية ودعمها وتعزيزها.
تعاقب على حكم إمارة الكويت– منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى العام ١٨٩٦ – ستة حكام، هم:

١– صباح بن جابر (صباح الأول ١٧٥٢– ١٧٦٢).
٢– عبدالله بن صباح (عبدالله الأول ١٧٦٢– ١٨١٥).
٣– جابر بن عبدالله (جابر الأوّل ١٨١٥– ١٨٥٩).
٤– صباح بن جابر (صباح الثاني ١٨٥٩– ١٨٦٦).
٥– عبدالله بن صباح (عبدالله الثانى ١٨٦٦– ١٨٩٢).
٦– محمد بن صباح (محمد الأول ١٨٩٢– ١٨٩٦).

وهكذا على مدى قرن ونصف (١٧٥٢ – ١٨٩٦) تمسك جميع حكام الكويت الستة بمبدأ الشورى والرجوع إلى أهل الكويت في كل ما يتعلق بإدارة شئونهم، وكانت عدالة الأمير ونزاهة القاضي الشرعي يمثان ضمانتان للبعد عن الظلم أو الاستبداد.

رابعاً: التجربة السياسية الكويتية قبل الاستقلال (١٩٠٠– ١٩٦٠)

لعل أهم ما يميز بداية القرن الثامن عشر في الشأن الكويتي الداخلي أن الشيخ مبارك الصباح وولديه الشيخ جابر (١٩١٥– ١٩١٧) والشيخ سالم (١٩١٧– ١٩٢١) قد واجهوا الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها البلاد والمنطقة قبيل وأثناء نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤– ١٩١٩)، لكن عادت الشورى مرة أخرى مع بدايات عهد الحاكم العاشر الشيخ /أحمد بن جابر الصباح (١٩٢١– ١٩٥٠) ثم تطورت بإصدار الدستور وإنشاء البرلمان في عهد الشيخ /عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠– ١٩٦٥) وذلك على النحو التالي [٥] [١٢]

٧– الحاكم السابع **مبارك الصباح (١٨٩٦– ١٩١٥):**

كان الحرص على استقلالية الكويت كإمارة مستقلة هو الدافع الرئيسي لتولي الشيخ/ مبارك الحكم عنوة العام ١٨٩٦ في وقت كانت الأوضاع الخارجية تتسم بالقلاقل والاضطراب ويشتد فيه الصراع بين الإمبراطوريتين (العثمانية المترنحة، والبريطانية الطامحة) على إخضاع المنطقة لنفوذهما السياسي والاقتصادي. وقد كان الشيخ/ مبارك رجل دولة يتسم بالفطنة والدهاء والقوة. وقد بدأ

حكمه بإبرام اتفاقية للحماية مع بريطانيا في ٢٣ يناير ١٨٩٩، ثم أنشأ في مايو ١٨٩٩ نظاماً جمركياً لتحصيل ضريبة قدرها ٥% من قيمة جميع الواردات بما فيها القادمة من الموانئ التركية كما أخضع السفن القادمة للكويت للتفتيش. والخلاصة أن الشيخ مبارك قد حافظ على كيان الكويت وحفظ لها استقلالها السياسي.

٨- الحاكم الثامن **جابر بن مبارك (١٩١٥- ١٩١٧):**

وهو الابن الأول للشيخ مبارك ولم يستمر حكمه سوى أربعة عشر شهراً، ازدهرت فيها التجارة بين الكويت وبلاد الشام. في ظروف غلبت عليها انهماك البلدان الأوروبية في الحرب العالمية الأولى.

٩- الحاكم التاسع **سالم بن مبارك (١٩١٧- ١٩٢١):**

وقد حكم بنفس أسلوب والده وأخيه وفي عهده وقعت معركة الجهراء في ٤ إبريل ١٩٢٠ والتي دافع فيها الكويتيون ببسالة عن أراضيهم وحافظوا على وحدتها. وقد توفى في ٢٧ فبراير ١٩٢١.

١٠- الحاكم العاشر **أحمد الجابر (١٩٢١- ١٩٥٠):**

وتولى الشيخ أحمد الجابر الحكم وعمره ٣٥ سنة، وقد بُويع بواسطة أول مجلس للشورى في الكويت في ابريل ١٩٢١ والذي تشكل من ١٢ عضواً من وجهاء البلد ودون لهم ميثاقاً خطياً بأن تكون جميع الأحكام على أساس المشاورة والحكم بالشرع وقواعد الإسلام. لكن هذا المجلس لم يدم لأكثر من شهرين بعد أن حلت الخلافات بين أعضائه فحل نفسه تلقائياً.

المجلس البلدي ١٩٣٠

قامت أول تجربة انتخابية في هذا المجتمع الصغير عن طريق إنشاء المجلس البلدي عام ١٩٣٠. حيث اختار الكويتيون عن طريق الانتخابات (المحدودة) مجلساً يتكون من ١١ عضوا ورئيس دائم ومدير، وينتخب الأعضاء والمدير كل سنتين. يجتمع الأعضاء مرة في الاسبوع للتباحث حول وجهة نظرهم بشأن حاجة الناس والمدينة وأهم الأعمال المطلوب القيام بها في مجالات التعليم والأمن والصحة والانشاءات وغيرها. وكان المجلس يرأسه – بنص المادة الثانية من قانون البلدية – فرداً من آل الصباح.

وتلت انتخابات البلدية انتخابات لدوائر المعارف والصحة والأوقاف عام ١٩٣٦، وكان لتلك الانتخابات أثرها الكبير في زيادة الوعي بمبدأ الشورى والمشاركة في تنظيم شؤون الدولة من خلال مؤسساتها.

المجلسان التشريعيان الأول والثاني (١٩٣٨- ١٩٣٩) [١٤]

في العام ١٩٣٨ وتحت تأثير ظروف داخلية وخارجية رأى الكويتيون ضرورة المشاركة بالحكم بشكل أكثر نيابية وديمقراطية من أجل عمل إصلاحات عدة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي اطار السعي لانشاء مجلس تشريعي أنشأ بعض تجار البلد تجمعاً تحت مسمى " الكتلة الوطنية" كانت أهدافه:

١- المطالبة بقيام مجلس تشريعي على أساس انتخابات حرة نزيهة.

٢- تمتع المجلس بكل الصلاحيات للإشراف على تنظيم شؤون الإمارة.

وتم اجراء الانتخابات بموافقة أمير البلاد ونائبه ولى العهد، وتضمن المجلس ١٤ عضواً من بين ٢٠ مرشحاً، وتم اختيار الشيخ عبد الله السالم رئيسًا للمجلس.

وبعد أن باشر المجلس مهامه قام بصياغة مشروع دستور الكويت في الأسبوع الأول من يوليو ١٩٣٨، وحددت فيه اختصاصات المجلس التشريعي، وحاز المشروع على إجماع أعضاء المجلس، وتم رفعه للأمير للمصادقة عليه بتاريخ ٩ يوليو ١٩٣٨.

خامساً: التطورات السياسية حتى الاستقلال [٩]:

نتيجة لظهور النفط فى الكويت ظهرت بشائر الفكر الكويتي الدستوري لدى المواطنين لاسيما وأن التعليم والثقافة كان لهما النصيب الأكبر من الإنفاق بعد بداية تدفق الموارد النفطية.

١١- الحاكم الحادى عشر الأمير **عبدالله السالم الصباح (١٩٥٠- ١٩٦٥)**

بعد وفاة الأمير الشيخ /أحمد الجابر الصباح تسلم الشيخ /عبدالله السالم الصباح الحكم في ٢٩ فبراير ١٩٥٠ وفي عهده حصلت الكويت على استقلالها وانتقلت من الإمارة إلى الدولة، وفي عهده كذلك صدر دستور دولة الكويت.

ففي هذه الفترة اجتمعت من العوامل والاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية التي دفعت بالكويت إلى الإسراع نحو استكمال خطوات استقلالها الفعلي وارتفعت الدعاوي الوطنية المطالبة باستقلال الكويت وإنهاء الحماية البريطانية. وتمثلت الواقعة في تبادل أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح والمندوب السامي البريطاني مذكرتين تاريخيتين شديدتي الأهمية نتج عنهما مباشرة إلغاء اتفاقية عام ١٨٩٩ وإعلان استقلال الكويت التام في ١٩ يونيو ١٩٦١. وفي ٢١ يونيو من العام نفسه (١٩٦١) بدأت الكويت على الفور ممارسة سيادتها، فطلبت الانضمام إلى كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وتهيأت البلاد للتحول الديمقراطي وبدأت مرحلة جديدة بعد الاستقلال بالتوجه رأساً نحو النظام البرلماني.

المحور الثالث: الحكم الدستورى والمسيرة البرلمانية ١٩٦١- ١٩٩١ [١٣]

يعتبر الدعم الشعبي الكبير الذي حاز عليه أمير البلاد الشيخ /عبد الله السالم الصباح إبان أزمة الاستقلال، إضافة الى التهديد العراقي في ذلك الوقت ووجود مطالبات شعبية للإصلاح السياسي كلها دوافع مهيئة لتبني النظام البرلماني. وبالفعل فقد صدر القانون رقم (١ لسنة ١٩٦٢) متضمناً النظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال من الإمارة الى الدولة وكان بمثابة دستور مؤقت يطبق خلال الفترة التي سبقت إصدار الدستور الدائم وأحال القانون مهمة وضع الدستور الدائم الى

المجلس التأسيسي المكون من عشرين عضواً تم اختيارهم بالانتخاب إضافة الى أحد عشر وزيراً كانوا جميعا من أسرة الصباح وتم انتخاب السيد عبد اللطيف ثنيان الغانم رئيسًا للمجلس التأسيسي، كما انتخب الدكتور/أحمد محمد الخطيب نائبًا لرئيس المجلس[١٠].

أولاً: دستور دولة الكويت [٧]

الدستور هو قانون الدولة الأساسي، الذي يحدد أسس نظام المجتمع والدولة وتنظيم هيئاتها وتشكيلها ونشاطها وحقوق المواطنين وواجباتهم ويمثل الدستور تطورًا مهما في علاقة الدولة بالمواطن، إذ يحقق عملية إخضاع الدولة للقانون باعتباره القانون الأساسي للدولة.

ويعد دستور دولة الكويت الصادر في عام ١٩٦٢ دستوراً مكتوباً وجامداً، لأنه اشترط لإمكانية تعديله وتنقيحه شروطاً واجراءات خاصة أكثر شدة وتعقيداً من تلك المقررة في شأن القوانين العادية ومن حيث أسلوب نشأته أو طريقة وضعه، فهو دستور تعاقدي بين الحاكم والشعب.

وقد عمل الدستور على تحقيق التوازن بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي بالأسلوب المزدوج فمن مظاهر النظام البرلماني أن رئيس الدولة غير مسئول وذاته مصونه ولا تمس لأنه يتولى سلطاته من خلال وزرائه إضافة الى الأخذ بنظام الفصل المرن بين السلطات والتي تقيم تعاوناً فيما بينها .أما المظاهر التي تقترب من النظام الرئاسي فهي فيما يلي:

١- أنه لم يأخذ على نحو مطلق بقاعدة النظام البرلماني التقليدي التي توجب أن يختار الوزراء من بين أعضاء البرلمان بل أجاز اختيار الوزراء من داخل وخارج البرلمان.

٢- أن تشكيل أي وزارة جديدة لا يحتاج إلى ثقة مجلس الأمة بل إلى ثقة رئيس الدولة (الأمير).

٣- عدم النص على إسقاط الوزارة كلها بقرار عدم ثقة يصدره مجلس الأمة.

٤- أن مسئولية الوزارة تكون أمام رئيس الدولة (الأمير). فرئيس مجلس الوزراء والوزراء مسئولون بالتضامن أمام الأمير.

ويتكون دستور دولة الكويت من ١٣٨ مادة ومذكرة تفسيرية، وقد قسمت تلك المواد على أربعة أبواب أساسية تشمل: الدولة ونظام الحكم، والمقومات الأساسية للمجتمع الكويتي، والحقوق والواجبات العامة، والسلطات والاختصاصات لكل من:

أ- رئيس الدولة. ب- السلطة التشريعية.

ج- السلطة التنفيذية. د- السلطة القضائية.

١٢- الحاكم الثانى عشر صباح السالم (١٩٦٥- ١٩٧٧)

تولى الشيخ صباح السالم الصباح الإمارة في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥، وفي عهده رُصدت الأحداث التالية في مسيرة الحياة الديمقراطية، حيث تأسست جامعة الكويت وتم افتتاحها في ٢٧ نوفمبر ١٩٦٦، صدرت مجموعة قوانين هامة مثل: قانون تنظيم قيد المواليد والوفيات، قانون المحاماة، قانون إنشاء المحكمة الدستورية، قوانين تأمين النفط، قانون الخدمة الإلزامية العسكرية.

– أُصدر مرسوماً أميرياً بحل مجلس الأمة في الفصل التشريعي الرابع بتاريخ ٢٩ أغسطس ١٩٧٦ بسبب فقدان التعاون بين السلطتين، وقد توقفت بحل المجلس – ولأول مرة – مسيرة الحياة النيابية في الكويت لأربع سنوات ونصف من سبتمبر ١٩٧٦ وحتى مارس ١٩٨١.

١٣– الحاكم الثالث عشر جابر الأحمد الجابر الصباح (١٩٧٧– ٢٠٠٦)

أصبح الشيخ /جابر الأحمد الجابر الصباح أميراً للبلاد بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ وهو اليوم الذي توفي فيه سلفه الشيخ صباح السالم الصباح. وفي ٢٤ أغسطس ١٩٨٠ أصدر الأمير مرسوماً بدعوة مجلس الأمة إلى الانعقاد خلال مدة لا تجاوز شهر فبراير ١٩٨١. وفى ١٦ ديسمبر ١٩٨٠ صدر مرسوم أميري رقم (٩٩) لسنة ١٩٨٠ بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية ليصبح عددها ٢٥ دائرة بدلاً من عشرة، بحيث يمثل كل دائرة نائبان.

أقر هذا المجلس العديد من القوانين وأهمها: قانون إنشاء بيت الزكاة، قانون إنشاء الهيئة العامة للمعلومات المدنية، قانون إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، قانون إنشاء الهيئة العامة لشئون القصر، قانون مكافحة المخدرات، قانون إنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية.

وأكمل المجلس الخامس دورته الدستورية (الفصل التشريعي الخامس)، وافتتح أمير البلاد الفصل التشريعي السادس لمجلس الأمة فى مارس ١٩٨٥ ونتيجة لتأزم العلاقة بين السلطتين وحفاظاً على الوحدة الوطنية تم حل المجلس في ٣ يوليو ١٩٨٦.

ثانياً: أزمتى الممارسة اليمقراطية (١٩٧٦، ١٩٨٦) [٤]

لم تكن تجربة الممارسة الديمقراطية في الكويت بلا مشاكل أو أزمات بل احتاجت لكي تنضج وتتطور طبيعياً الى المرور ببعض المحطات المؤثرة والهامة في تاريخها. وعلى مدى الأعوام الثلاثين من إعلان صدور الدستور وحتى الغزو العراقي (١٩٦١– ١٩٩٠) شهدت الكويت ست مجالس برلمانية (١٩٦٣، ١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٨١، ١٩٨٥).

لقد توقفت الحياة النيابية الدستورية مرتين الأولى عام ١٩٧٦ حيث تم حل المجلس وتعطيل العمل ببعض نصوص الدستور واستمرت حالة الفراغ الدستوري لأكثر من أربع سنوات تراجعت فيها الحكومة عن فكرة تعديل الدستور بسبب المعارضة الشعبية لها، أما الأزمة الثانية فقد كانت في عام ١٩٨٦ حيث تم حل المجلس مرة أخرى وأوقف العمل بالدستور وسط احتجاجات وضغوط شعبية مطالبة بعودة الحياة البرلمانية.

المحور الرابع: التجربة الديمقراطية فى الكويت منذ التحرير (١٩٩١– ٢٠١١)

إثر الغزو العراقي في ٢ أغسطس ١٩٩٠ استمرت حكومة الشيخ /سعد العبد الله السالم تدبير شئون البلاد من مدينة الطائف السعودية حتى ما بعد التحرير في ٢٦ فبراير ١٩٩١. وفي أبريل ١٩٩١ صدر مرسوم أميري بتشكيل حكومة جديدة لإعادة الإعمار والبناء.

أولاً: عودة الحياة النيابية

في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٢ عادت الحياة النيابية بعد انقطاع دام أكثر من ست سنوات منذ ١٩٨٦، وبدأ المجلس السابع برئاسة السيد /أحمد عبد العزيز السعدون في ممارسة مهامه التشريعية والرقابية، ومن أهم القوانين خلال هذا الفصل التشريعي السابع (١٩٩٢- ١٩٩٦) [١١]: قانون حماية المال العام، قانون استقلالية القضاء، قانون محاكمة الوزراء، قانون المديونيات الصعبة، قانون الرعاية السكنية الاجتماعية، قانون عقوبة الإعدام في حق تجار المخدرات، قانون منع الاختلاط، قانون رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

- ولأول مرة في تاريخ المجالس النيابية الكويتية يتم تشكيل لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان ضمن لجان مجلس الأمة الكويتي في ذلك الفصل.

- في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٦ بدأ الفصل التشريعي الثامن لمجلس الأمة برئاسة السيد /أحمد عبدالعزيز السعدون وفي هذا الفصل أنجزت مجموعة من القوانين أهمها: قانون بتعديل العمل في القطاع الأهلي، قانون بالموافقة على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، قانون بزيادة رأس مال بنك التسليف والادخار، قانون بانضمام دولة الكويت إلى اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية، قانون بالموافقة على اتفاق امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قانون التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية.

- ونتيجة لتأزم العلاقات بين السلطتين، صدر في مايو ١٩٩٩ مرسوم أميري بحل مجلس الأمة.

- باشر المجلس الجديد أعمال الفصل التشريعي التاسع برئاسة السيد /جاسم محمد الخرافي في ١٧ يوليو ١٩٩٩ واستمر حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٣، مستكملاً مدته الدستورية (الأربع سنوات)، وخلالها أنجزت مجموعة من القوانين وأهمها: قانون حقوق الملكية الفكرية، قانون دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، قانون السماح لغير الكويتيين بتملك الأسهم في الشركات المساهمة الكويتية، قانون إنشاء الجامعات الخاصة، قانون تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت، قانون مكافحة عمليات غسيل الأموال.

- بدأ الفصل التشريعي التاسع بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٩٩ برئاسة السيد /جاسم محمد الخرافي وقدمت الحكومة استقالتها في ٢٩ يناير ٢٠٠١ ثم أعيدت بتشكيل جديد في فبراير ٢٠٠١، والحكومتان كانتا برئاسة الشيخ /سعد العبدالله الصباح.

ثانياً: الفصل بين رئاسة الوزاء وولاية العهد [٨]

في ١٣ يوليو ٢٠٠٣ تم الفصل لأول مرة بين رئاسة الوزراء وولاية العهد حيث عهد لسمو الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح برئاسة الحكومة فيما احتفظ سمو الشيخ سعد العبدالله بولاية العهد وقد كان العرف يجري- حتى ذلك التاريخ -على أن يتولى ولي العهد رئاسة مجلس الوزراء.

في ١٩ يوليو ٢٠٠٣ بدأت أعمال الفصل التشريعي العاشر برئاسة السيد /جاسم محمد الخرافي واستمر قرابة الثلاث سنوات فقط منتهياً بمرسوم أميري بحل المجلس في ٢١ مايو ٢٠٠٦.
خلال هذا الفصل التشريعي أنجز المجلس مجموعة من القوانين وأهمها: قانون معاملة رعايا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معاملة الكويتيين فيما يتعلق بتملك الأراضي والعقارات المبنية في الكويت، قانون في شأن إعادة تنظيم بلدية الكويت، قانون تنظيم الاحتراف الرياضي، تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة (السماح للمرأة بالمشاركة السياسية)، قانون المطبوعات والنشر.

ثالثاً: مبايعة مجلس الأمة الشيخ / صباح الأحمد أميراً للبلاد

قام مجلس الأمة [١] بدور فعال من خلال ممارسة صلاحياته الدستورية أثناء أزمة انتقال الحكم التي طرأت بعد وفاة الشيخ /جابر الأحمد الجابر الصباح بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٦ ففي هذا اليوم نادى مجلس الوزراء بولي العهد الشيخ /سعد العبد الله السالم الصباح أميراً للبلاد عملاً بالفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون توارث الإمارة ونظراً لظروفه الصحية التي حالت دون استطاعته تحمل أعباء الحكم قرر مجلس الوزراء تفعيل الإجراءات الدستورية والمقررة في المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة والمتعلقة بفقد الأمير القدرة الصحية على ممارسة صلاحياته. وبعد أن ثَبُتَ لمجلس الوزراء فقدان الأمير لهذه القدرة، عرض الأمر على مجلس الأمة الذي وافق بالاجماع بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٠٦ على تنحية الشيخ /سعد العبدالله السالم الصباح من منصب الإمارة [٦].

ونظراً لخلو منصب ولي العهد آنذاك، ووفقاً للمادة الرابعة من قانون توارث الإمارة مارس مجلس الوزراء اختصاصات رئيس الدولة، وقرر تزكية الشيخ /صباح الأحمد الجابر الصباح لمنصب أمير دولة الكويت. وبجلسته المعقودة بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٠٦ بايع مجلس الأمة بالإجماع الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح أميراً للبلاد. وأدى اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة بجلسة خاصة عقدت في اليوم ذاته.

وزكى أمير البلاد بتاريخ ٧ فبراير ٢٠٠٦ الشيخ /نواف الأحمد الجابر الصباح ولياً للعهد والذي أدى اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٠٦. وبهذا حسم مجلس الأمة أزمة انتقال الحكم بثقة واقتدار ومارس دوره الدستوري من خلال تفعيل مواد الدستور وقانون توارث الإمارة.

١٤- الحاكم الرابع عشر صباح الأحمد (٢٩ يناير ٢٠٠٦- ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٠)

تعكس أجواء الانتقال السلس لرئاسة الدولة إلى سمو الشيخ /صباح الأحمد الجابر الصباح بوضوح تلك الخصوصية التي تتميز بها التجربة الديمقراطية الكويتية والتي اتخذت فيما بعد أبعاداً أكسبتها المزيد من الحيوية والقوة.

وفيما يلي أهم الأحداث السياسية التي حفلت بها تلك الحقبة الهامة من المسيرة الكويتية على طريق الحرية والديمقراطية والنماء:

تشكلت في ٩ فبراير ٢٠٠٦ أول حكومة برئاسة الشيخ /ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح حيث واجهت في مجلس الأمة ما يمكن تسميته بموجة جديدة من المد الديمقراطي، إذ بلغ عدد الاستجوابات خلال الفصل التشريعي العاشر سبعة استجوابات، أدى آخرها لحل المجلس لعدم التعاون بين السلطتين كما صدر مرسوم لانتخابات أعضاء المجلس الجديد في ٢٩ يونيو ٢٠٠٦. باشر المجلس الجديد برئاسة السيد /جاسم محمد الخرافي أعمال الفصل التشريعي الحادي عشر في ١٢ يوليو ٢٠٠٦ واستمر حتى ١٩ مارس ٢٠٠٨ ، وخلال هذه الفترة تم إصدار العديد من القوانين. ثم لم تستمر الأجواء إيجابية بين الحكومة والمجلس بعد ذلك مما عجل بصدور المرسوم الأميري رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٨ بحل المجلس، وتم تحديد موعداً للانتخابات النيابية في ١٨ مايو ٢٠٠٨.

في ١ يونيو ٢٠٠٨ بدأ المجلس برئاسة السيد /جاسم محمد الخرافي أعمال الفصل التشريعي الثاني عشر وبحكومة يرأسها سمو الشيخ /ناصر المحمد الصباح، ويعتبر هذا المجلس هو الأول الذي يأتي وفقا لنظام الدوائر الخمس التي صدر بشأنها القانون (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ ولتتحول الكويت على إثره من ٢٥ إلى ٥ دوائر وفي هذا الفصل التشريعي أنجز المجلس بعض القوانين. ولم تستمر حكومة سمو الشيخ /ناصر المحمد الرابعة سوى ثمانية أشهر إذ في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٨، وقدم ثلاثة من النواب الاستجواب الثاني لسمو رئيس الوزراء والذي قدمت على إثره الحكومة استقالتها في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨ وتم قبولها في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٨.

ما إن بدأت الحكومة الخامسة لسمو الشيخ /ناصر المحمد الصباح أعمالها في ١٢ يناير ٢٠٠٩ حتى واجهتها ثلاثة استجوابات وكلها في شهر مارس ٢٠٠٩.

ترتب على موجة الاستجوابات تلك أن قدمت الحكومة استقالتها لعدم التعاون، فصدر المرسوم الأميري رقم (٨) في ١٨ مارس ٢٠٠٩ بحل المجلس.

رابعاً: مجلس ٢٠٠٩ وتمثيل المرأة الكويتية نيابياً [١٤]

انتخب الشعب الكويتي– ضمن نوابه الخمسين –أربع نساء فزن بمقاعد نيابية وبهذا يكون مجلس ٢٠٠٩ قد رسم خارطة طريق ورؤية جديدة لدور المرأة ليس فقط في العمل البرلماني بل في حياة الكويتيين السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فالمرأة الكويتية وإن ساهمت في مناصب الإدارة العامة واحتلت مواقع مؤثرة كوزيرة ورئيسة جامعة وسفيرة ووكيلة وزارة، إلا أنها في مجلس ٢٠٠٩ قد احتلت مكانها ومكانتها ليس بالتعيين وإنما بالانتخاب الحر المباشر وعن طريق صناديق الاقتراع.

١٥– الحاكم الخامس عشر **نواف الأحمد الجابر الصباح (٢٩ سبتمبر ٢٠٢٠).**

في ٢٠ فبراير من العام نفسه بايعه مجلس الأمة بالإجماع لتولّي المنصب. وقد أُسنِدت إليه إمارة دولة الكويت في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٠، إثر وفاة الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح، حيث نودي بصفته وليًّا للعهد لتولي مسند الإمارة بموجب المادة الرابعة من دستور الكويت، وقد أدى اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة في جلسة خاصة عقدت في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠، ليكون بذلك الأمير الرابع الذي يؤدّي اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة في تاريخ الكويت.

الملخص والتوصيات:

تبين أن التجربة الديمقراطية الكويتية نابعة من عقيدة الشعب الكويتى المسلم وتاريخه وبيئته الخاصة. وقد شكلت هذه العوامل صيغة متميزة من الممارسات الديمقراطية التي تتنوع فيها الآراء والتوجهات وتمارس جميعها في إطار من الحرية والود والتسامح والشورى وسيادة القانون.

وشكل مجلس الأمة صرحاً قوياً من صروح الديمقراطية بكل أبعادها ومعانيها ويكون الأداة الديمقراطية التي أتاحت للجميع فرصة التعبير والمشاركة في صنع القرارات، ونجح كمؤسسة تشريعية حقيقية أفرزت للمجتمع الكويتي المؤسسات والآليات السياسية التي أسهمت في دفع مسيرة التطور التي شهدتها الكويت. حيث كان له دوراً فعالاً فى مسيرة الحياة الديمقراطية فى الكويت من خلال تناقل السلطة والحكم بثقة واقتدار ومارس دوره الدستوري من خلال تفعيل مواد الدستور وقانون توارث الإمارة. كما كان له دور فعال فى إصدار القوانين الاجتماعية والاقتصادية، والتشريعية، سواء على المستوى الداخلى والخارجى.

المراجع

١. إبراهيم الحمود، رقابة مجلس الأمة الكويتي على مشروع قانون الميزانية العامة، **مجلة** الحقوق، جامعة الكويت، المجلد ١٦، العدد ٢، يونيو ١٩٩٢.

٢. ابراهيم نصر الدين، فى نقد العقل والممارسات الغربية: نحو رؤية جديدة لتنمية افريقيا، مجلة آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، عدد ١٥، ٢٠٠٣.

٣. أحمد الرشيدى (دكتور) وآخرون، الكويت من الإمارة إلى الدولة: دراسة فى نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانونى وعلاقاتها الدولية، دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٣.

٤. أحمد عبدالعزيز المزينى (دكتور)، دراسة نقدية عن المجلس التأسيسى الكويتى وتجربته الديمقراطية، ذات السلاسل، ١٩٩٥.

٥. أحمد مصطفى أبوحاكمة (دكتور)، تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠– ١٩٦٥) الكويت، ذات السلاسل، الطبعة الأولى، ١٩٨٤.

٦. تنص المادة (٣) من قانون توارث الإمارة في الكويت رقم (٤) الصادر في ٣٠ أبريل ١٩٦٤ على ما يلي: "يشترط لممارسة الأمير صلاحياته الدستورية ألا يفقد شرطا من الشروط الواجب توافرها في ولي العهد. فإن فقد أحد هذه الشروط أو فقد القدرة الصحية على ممارسة صلاحياته – فعلى مجلس الوزراء – بعد التثبت من ذلك – عرض الأمر على مجلس الأمة في الحال لنظره في جلسة سرية. فإذا ثبت للمجلس بصورة قاطعة فقدان الشرط أو القدرة المنوه عنهما قرر بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم انتقال ممارسة صلاحيات الأمير إلى ولي العهد بصفة مؤقتة أو انتقال رئاسة الدولة إليه نهائياً.

٧. دستور دولة الكويت والمذكرة التفسيرية الصادر فى ١١ نوفمبر ١٩٦٢، مجلس الأمة الكويتى،٢٠١٩.
٨. عبدالحميد بدر الدين، الحياة البرلمانية فى الكويت بين الأمس واليوم، نقلاً عن الرابط: http://www.aljazera.net
٩. عبدالرضا على أسيرى (دكتور)، النظام السياسى فى الكويت: مبادئ وممارسات، جامعة الكويت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٥.
١٠. عثمان عبد الملك الصالح (دكتور)، النظام الدستوري والمؤسسة السياسية في الكويت، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ٢٠٠٣.
١١. عثمان عبدالملك الصالح، النظام الدستورى والمؤسسات السياسية فى الكويت، مؤسسة دار الكتب، الطبعة الثانية، الكويت، ٢٠٠٣.
١٢. فيصل أحمد عثمان الحيدر، رواد الديمقراطية في الكويت من (١٩٢١– ١٩٦٩)، مكتبة مجلس الأمة، ١٩٩٧.
١٣. محمد عبدالمحسن المقاطع، الوسيط فى النظام الدستورى ومؤسساته السياسية، كلية الحقوق، جامعة الكويت، ٢٠٠٦.
١٤. مسيرة الحياة الديمقراطية فى الكويت، إدارة الدراسات والبحوث، مجلس الأمة الكويتى، الطبعة الخامسة، ٢٠١١.
15. Charles Lewis Taylor: Measures of Government Change: Indicators of Democracy from Mass Media Reporting, in Alex Inkeles, On Measuring Democracy: its Consequences and concomitants, New Jersey: Transaction Publishers, 1991.
16. Josef A. Schumpeter: Capitalism, Socialism and Democracy, London: George Allen and unwin Ltd, 5th edition, 1976.
17. Tukumbi Lumumba Kasongo: "The Problematics of Liberal Democracy & Democratic process: Lessons for deconstructing & building African democracies" , Tukumbi Lumumba Kasongo (ed.), Liberal Democracy and its Critics in Africa, (Dakar: CODESRIA, 2005.